

# المحتويات

- 2..... مقدمة
- 3..... هدف قطاع الإقراض الصغير
- 4..... أهمية قطاع الإقراض الصغير
- 5..... إنجازات القطاع حتى عام 2018
- 6..... أسعار الفائدة
- 7..... توصيات قطاع الإقراض الصغير



## مقدمة

نشأ قطاع الإقراض الصغير في فلسطين في التسعينات من القرن الماضي استجابة للطلب المتزايد على تمويل المشاريع الصغيرة التي تشكل قاعدة هامة للإنتاج والتشغيل في فلسطين، بهدف تحسين المستوى المعيشي لأصحاب المشاريع الصغيرة ومحدودي الدخل ومحاربة الفقر والبطالة، وذلك من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة مستهدفاً الفئات المهمشة غير القادرة على الإقراض من القطاع البنكي.

بدأت سلطة النقد الفلسطينية بتنظيم القطاع في عام 2012 من خلال إصدار التعليمات الخاصة بتسجيل شركات الإقراض والرقابة عليها ، الامر الذي ساهم بتنظيم القطاع، وتعزيز تطوره.

يبلغ عدد شركات الإقراض الفاعلة في فلسطين تسع شركات، استطاعت الصمود والمحافظة على رأسمالها و النمو رغم كل الأزمات التي مرت بها على مدار 30 عام، وتندرج جميعها تحت الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر «شراكة»، والتي تعتبر المظلة التي تجمع شركات تمويل المشاريع الصغيرة، حيث تتولى التنسيق بينها، وتمثيلها أمام الجهات الرقابية والمشرفة والجهات الدولية الأخرى بهدف حماية القطاع وتطويره.

## هدف قطاع الإقراض الصغير

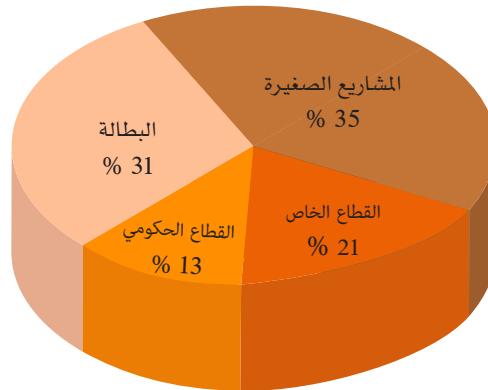
يهدف قطاع الإقراض الصغير إلى تقليل نسب الفقر والبطالة في فلسطين، من خلال تقديم خدمات مالية متنوعة للفئات المهمشة وغير القادرة على الإقتراض من القطاع البنكي، والتي تعتبر من الفئة عالية المخاطر و خاصة فئة الشباب و النساء، كما ويساهم هذا القطاع في تأهيل فئة جديدة من المجتمع لديها القدرة على الإقتراض من القطاع البنكي من خلال بناء تاريخ ائتماني جيد يمكن الإرتكاز عليه.



# أهمية قطاع الإقراض الصغير

أثبتت الدراسات على مستوى العالم أن التمويل الصغير يمكن أن يمثل أداة فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي و تقليل نسبة الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان في البلدان النامية. أما على المستوى المحلي تتبع أهمية قطاع الإقراض الصغير من تركيبة الإقتصاد الفلسطيني الذي يركز على المشاريع الصغيرة و متناهية الصغر والتي تمثل أكثر من 95% من مكوناته، والتي تعتبر المصدر الأساسي لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتشغل أكثر من 35% من القوى العاملة الفلسطينية ، وغالبية هذه المشاريع غير مسجلة بشكل رسمي و غير قادرة على الإقتراض من القطاع البنكي، لذا يعتبر قطاع الإقراض الصغير النافذة الرئيسية لتوفير الخدمات المالية لها.

توزيع القوى العاملة الفلسطينية



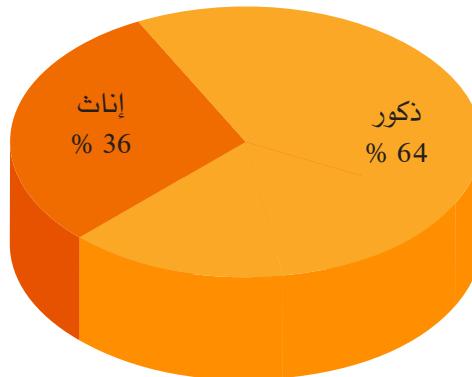
## إنجازات القطاع حتى عام 2018

يذكر أن قيمة القروض التي تم صرفها منذ تأسيس القطاع بلغت حوالي **1,355** مليار دولار، صرفت لما يقارب **575** ألف أسرة/قرض.

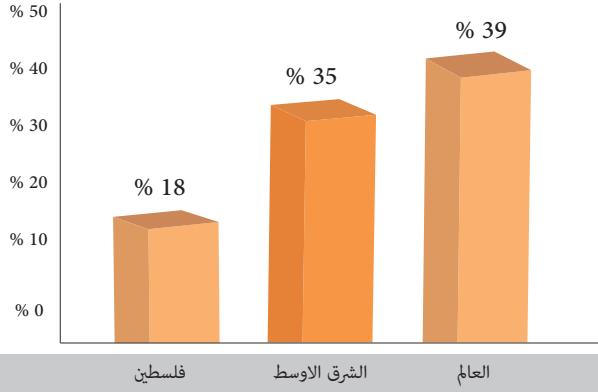
ومن جهة أخرى أوضحت إحصاءات «شراكة» لعام 2018، والتي شملت تسع مؤسسات إقراض فلسطينية (فاتن، فيتاس، أكاد، أونروا، أصالة، ريف، صندوق التنمية الفلسطيني، إبداع، والمؤسسة المصرفية) التالي:

- قيمة المحفظة النشطة للقطاع في فلسطين بلغت حوالي **269** مليون دولار.
- تخدم شركات الإقراض أكثر من **83** ألف عميل، **70** % منهم في الضفة الغربية و**30** % في قطاع غزة.
- بلغت نسبة النساء من إجمالي عدد العملاء **36** % ونسبة الشباب **53** %.
- يعمل في هذه المؤسسات التسع أكثر من **950** موظفاً موزعين على **107** فروع ومكاتب ميدانية في المدن والقرى الفلسطينية.
- تشكل نسبة النساء العاملات في هذه المؤسسات **44** % من إجمالي عدد الموظفين.
- نما القطاع بمعدل **36** % سنويا خلال الفترة بين 2011 الى 2018 .

توزيع القروض النشطة حسب الجنس



## أسعار الفائدة

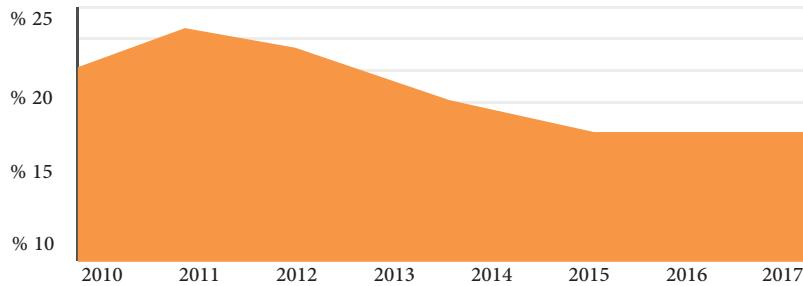


قامت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وبطلب من سلطة النقد الفلسطينية، بعمل دراسة على قطاع الإقراض الصغير وأسعار الفائدة وقد خلصت الدراسة إلى:

1. أسعار الفائدة في فلسطين هي الأقل مقارنة بأسعار الفائدة في الشرق الأوسط وفي العالم، رغم ارتفاع درجة المخاطرة في فلسطين.

2. على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة على القروض صغيرة الحجم مقارنة مع تلك الممنوحة من القطاع البنكي، إلا أن قيمة الفوائد المدفوعة لا تشكل عائقاً أمام الشريحة المستهدفة في قطاع الإقراض الصغير وفقاً لكل التجارب العالمية.
3. تسعى شركات الإقراض جاهدةً نحو تخفيض نسبة الفائدة باستمرار، حيث انخفض سعر الفائدة على القروض من 24% إلى 18% ما بين عامي 2011 – 2017.

معدل سعر الفائدة



يُذكر أنّ أسباب ارتفاع سعر الفائدة في قطاع الإقراض الصغير على مستوى العالم بالمقارنة مع البنوك يعود إلى الأسباب التالية:

- ارتفاع المصاريف التشغيلية نتيجة لإرتكاز العمل بصورة أساسية على العمل الميداني والعنصر البشري، (والتي تصل بحدها الأدنى إلى 9 %).
- ارتفاع تكلفة رأس المال، حيث يتم الإقتراض من القطاع البنكي وفقاً لأسعار السوق، لإعادة الإقراض للفئات المستهدفة (تزيد نسبة الفائدة عن 6.15 %).
- ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نتيجة ارتفاع درجة المخاطرة بصورة كبيرة لدى الفئات المستهدفة (تجاوز نسبة 5 %).

## توصيات قطاع الإقراض الصغير

تم إعداد التوصيات بهدف دعم و تطوير عمل قطاع الإقراض الصغير ، مرتبة حسب الأولوية كالتالي:

1. تخفيف الأعباء الضريبية على شركات الإقراض من خلال إلغاء ضريبة القيمة المضافة المفروضة على رواتب الموظفين و التي تمثل النسبة الأكبر من مصاريف الشركات.
2. توفير كفالات حكومية لشركات الإقراض بهدف دعمها و مساعدتها للحصول على تمويلات محلية وخارجية.
3. توفير صندوق ضمان لقروض الفئات المهمشة ، خاصة الشباب و النساء و ذلك لتقليل درجة المخاطرة.
4. تعديل قوانين تشجيع الإستثمار لتشمل مشاريع الشباب و إعفائها من الضرائب وتسهيل الإجراءات المتعلقة بها .

5. إنشاء محاكم مختصة في النظر في قضايا الدين و إعطاءها أولوية و تسريع إجراءاتها.
6. الاعتراف بمصروف مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وفقا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية من قبل دائرة ضريبة الدخل.
7. تشجيع تقديم الخدمات المالية المستدامة القابلة للاستمرار، لضمان قدرة اصحاب المشاريع الصغيرة على مواجهة الواقع و العمل وفقا لاعتبارات السوق وذلك من خلال الحد من الفكر القائم على مساعدة الفئات المهمشة عن طريق المنح و الخدمات المالية المدعمة.
8. السماح لشركات الإقراض تقديم خدمات مالية متنوعة تشمل الإدخار، للمساهمة في تخفيض تكلفة تمويل الشركات.
9. دعم البيئة التكنولوجية و القوانين المتعلقة بها خاصة للقطاع المالي، لما لها من أثر ايجابي على تخفيض المصاريف التشغيلية.